الدّرس المعجميّ المعاصر واقعه وآفاقه.

د.مبروك زيدالخير
جامعة عمّار ثليجي
بالأغواط

لا يستطيع الخائض في ميدان البحث اللّغويّ في أي عصر من العصور، أن يكون بمنأى عن تصوّر شموليّ للّغة، لأنّ التّناول الجادّ للظّواهر اللّغويّة، يقتضي الإلمام بالمضمون، والمعرفة المستوعبة لمناحي التّطوّر، ومواكبة البحوث والدّراسات، الّتي تتناول جوانب من البحث، في ظلّ فهم دقيق، وتصوّر وثيق، يطال النّظرية والتّطبيق ويحاول أن يذهب في الفهم والتّناول والاستعمال، مذاهب شتّى، تتلاءم مع نموّ اللّغة ومماشاتها للحياة، ومع اتّساع الفكر ورحابته.

ولا بدّ للباحث أن يلمّ بعلوم عديدة، وأنْ يتمتّع بتجربة مديدة، وتمرّس كاف، لتوسيع الفكر، وتفتيق الفهم، واستمطار المعاني، وتصوّر الآفاق بصورة واسعة وعميقة.

ولا مندوحة لباغي الوصول إلى نتائج الفكر والتّأمّل، وإلى غايات النّظر والتّبصر، في مباحث اللّغة وتطبيقاتها، من إلمام بفنون كثيرة، وعلوم وفيرة، لها ارتباط مسيس باللّغة وممارستها ،كالفلسفة والمنطق، وعلم الاجتماع وعلم النّفس، ناهيك عن التّاريخ والأناسة، والتّراث والآثار، وما إلى ذلك .

وهو بارتياده هذا المجال، مطالب بأن يطرح جملة من التّساؤلات، وبعضا من الأفكار الّتي يتوسّم فيها الجدّة والطّرافة، ويراها ملائمة لتصوّراته وآرائه، غير مناقضة لخصوصيّات اللّغة، وغايات استعمالها عند القدامى والمحدثين.

غير أنّ البحث اللّغويّ في عمومه، بحاجة ماسّة إلى التّريّث والتّأني، ومحاولة الفهم الأعمق للظّاهرة، دون تعجّل للنّتائج، ولا نظر إلى سرابها الخُلّب، الّذي كثيرا ما يخدع الرّائي، ويذهب به بعيدا عن الهدف المرتجى، والغاية المنشودة.

ولاشكّ أنّ البحث في الميدان المعجميّ، هو بحث في مدوّنة اللّغة عموما، إذ اللّغة ركام هائل من الألفاظ المكوّنة للمنطوق اللّغويّ، في تجلّيه الشّعريّ والنّثريّ، والموظّف عبر الأحقاب الزّمانية المتلاحقة، لتحقيق الغاية التّواصلية، وهي الإبلاغ المفترض بين طرفي الخطاب، الملقى من جهة، والمتلقّى من جهة أخرى، ممّا يكون ذا علاقة بالعامل الأناسيّ الأنثروبولوجي، باعتبار أنّ أيّ نموذج لغويّ، هو في الأساس ذو صلة بالثّقافة الغالبة للمجتمع،[1] وذو علاقة بالعامل الجغرافيّ، ممّا تمخّض عند العرب، عن رقعة الفصاحة المعتمدة عند اللّغويين في العصور اللاّحقة.[2]

وقد أشار **د.أحمد حساني** إلى اعتبار المعاصرين اللّسان، راسبا اجتماعيّا لممارسة الكلام، ممّا يربط اللّسان بالمجتمع، ربطا حصريّا أكيدا، كما هو واضح فيما ذكرته **جولييت جارمادي** Julliette Garmadi، وذلك ما تجلّى في البحوث الخاصّة باللّهجات، Dialectos[3] .

والحقيقة أنّ الثّقافة الشّفوية عند العرب، هي الّتي أخّرت التّأليف المعجميّ حينا من الدّهر، فلم يعرف العرب المعاجم إلاّ في العصر المتأخّر، وذلك في صورتها المتكاملة المستقلّة، نظرا لمعطيات موضوعيّة، تتعلّق بالبيئة ونمط الحياة، والتّواصل والتّصوّر، الّذي كان يكسو الحياة العربيّة ويغلب عليها، فلم يكن نمط العيش العربيّ مسعفا للكتابة، ولا متيحا للتّدوين، ولا منفسحا للدّراسة والموازنة والتّنظيم العلميّ.

ومعلوم أنّ الموروث اللّغويّ في البيئة الجاهليّة المؤسّسة للعطاء النّامي في هذا المضمار، كانت قائمة على التّلقّي الشّفويّ ، المرتكز على الذّاكرة، لأنّ العرب لم يكونوا في غالبهم يقرؤون أو يكتبون، بل كان القرّاء والكتبة نادرين، كما أشار إلى ذلك مؤرّخوا تلك الفترة من العرب [4] والمستشرقين، الّذين عمّقوا البحث في هذا

المنْحى، وذلك بقصد بلورة مشكلة توثيق النّصوص في ذلك العصر، وكان منهم من شكّك في وثوق تلك النّصوص وصحّتها، وشكّك بذلك في الشّعر الجاهليّ، كالمستشرق **مارجليوث** margaliouth ،وتبعه في ذلك التصوّر الواهم **د.طه حسين**، في كتابه الشّهير (**في الشّعر الجاهليّ**)، وقد ردّ عليهم، بمنطق وحجّة ورسوخ قدم، **د. ناصر الدّين الأسد**[5]، وانبرى لذلك كثير من الغيورين عن العربيّة والقرآن الكريم، في مصر وغيرها من البلدان، وطبيعيّ أن ينعكس ذلك التّشكيك المبدئيّ في صحّة الموروث الشّعريّ الجاهليّ، على التّشكيك أيضا في العلاقة بين العربيّة الفصحى ولهجاتها القديمة، ممّا خاض فيه جملة من المستشرقين، أمثال: **نولدكه** noldeke، **وجويدي** guidi، و **نالينو** nallino، **وفيشر** ficher ،**وهارتمان** hartmann، **وفوللرز** vollers، وكذلك الألماني **بروكلمان** brockelmann، **وفتشتاين** wetzstein وغيرهم[6] .

وقد أشار **ابن سلاّم الجمحي**، إلى أنّ ثقافة العرب كانت الشّعر في الأساس، لأنّه كان "ديوان علمهم، ومنتهى حكمهم، به يأخذون، وإليه يصيرون" [7]، غير أنّ اللّهجات، هي إمّا تأديات متنوّعة للفصحى أو تطوّر عنها، والأوّل أقرب إلى واقع البيئة ومقتضياتها .

وعلاقة اللّهجة باللّغة، هي علاقة الخاصّ بالعامّ، لأنّ بيئة اللّهجة ـــ كما يؤكّد **د.إبراهيم أنيس** ـــ جزءٌ من بيئة أشمل وأوسع، وهي تضمّ عدّة لهجات تشترك في مجموعة من الظّواهر اللّغوية، وتلك البيئة هي الّتي تضمن التّواصل، وتدعم فاعليّة اللّغة وانتشارها، وهي الّتي اصطلح القدامى على تسميتها بمصطلح لغة، يقول **د. أنيس** في كتابه(**في اللّهجات العربيّة**): "وجميع هذه اللّهجات تشترك في مجموعة من الصّفات اللّغوية، والعادات الكلاميّة، التّي تؤلّف لغة مستقلة عن غيرها من اللّغات".

واللّغويون العرب في الغالب، يعتبرون اللّهجات العربيّة المختلفة ،كلّها لغات، وكلّها حجّة، كما أشار إلى ذلك **ابن جنيّ** في (**الخصائص**)[8] .

ودراسة اللّهجات ميدان محفوف بالمخاطر، والمحاذير والصّعوبات، لسعة الموروث، وتناثر مضامينه في كتب اللّغويين وغيرها من غير حصر، وهم عادة ما يذكرون اللّفظ الوارد في لهجة من اللّهجات، على أنّه لغة، دون تحديد ولا تقييد.[9]

والمعجم العربيّ هو الصدّى المتعاقب، والكمّ المتراكم من الموروث المنقول ، عبر الأحقاب الزّمنية المتلاحقة، ممّا يقتضيه ظرف التّخاطب، وإلحاح التّواصل بين الأفراد، باعتبار حدّ اللّغة ـــ كما يعبّر **ابن جني** – أصواتا يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم[10]، وهو تعريف يتّفق مع ما ذهب إليه المعاصرون، من كون وظيفة اللّغة ،إنّما هي التّعبير، ونقل الفكر في إطار البيئة اللّغوية.[11]

وانطلاقا من كون اللّغة وعاء الفكر، ومحدّدة معالمه وملامحه، الخاصّة والعامّة، والمؤثّرة بفاعليّة وقوّة، في حاضره ومستقبله، فإنّها كانت ولا تزال، أداة التّعبير عن الذّات الحضاريّة الموغلة في التّاريخ، بما تحمله من آداب، وما تشتمل عليه من علوم، وما تحويه من فنون.

كما أنّ ارتباطها بالقرآن المعجز، أكسبها خلودا وجاذبيّة و روعة، تفرّدت بها عن سائر اللّغات، ذلك أنّه حفظها بحفظه، في أرقى صورة للّغة، وأدقّ وضعيّة للأداء، من حيث الأصوات والتّراكيب[12] .

وقد كانت طرائق قرّاء القرآن في النّقل بالرّواية والدّراية، أصحّ طرق نقل اللّغات، وأدقّ هذه الطّرق من حيث التّواتر، والعدالة والاعتماد على الأداء المضبوط، والسّماع الذّوقيّ، والتّلقّي المباشر، وهو ما أكّده الشّيخ **محمّد الطّاهر بن عاشور**، ود. **عبده الرّاجحي**[13] وغيرهما.

ومعلوم أنّ الدّرس المعجميّ في صورته التّأسيسيّة، بدأ مع تطلّب فهم القرآن، ودلالاته المعجزة التّي أنزلت إلى البشريّة جمعاء " بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ".[14]

واهتمام العرب باللّغة، بدأ باهتمامهم بالقرآن، الّذي ضمن الله حفظه، وثبات نصّه الأصليّ، بمنأى عن التّحريف الّذي طال الكتب السّماوية السّابقة، ولذلك قال تعالى :" إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ "[15] .

وجدير بنا أنْ نذكّر بشراسة الحملات المسعورة، ضدّ القرآن والعربيّة، والّتي آلت جميعها إلى الفشل الذّر يع، لأنّ الله قيّض لهذا الكتاب وللغته، التّي تأبّت على المحق والمحو والتّذويب، علماء في قمّة العقلانيّة والموضوعيّة، والقدرة على استخدام آليّات التّحليل العلميّ، والإقناع المنطقيّ، فكشفوا عن خصائص العربيّة ومميّزاتها، محاولين بذلك ، تأكيد إعجاز القرآن وصدقه وعالميّته، وصلاحيّته لكلّ زمان ومكان، وقد أرجع **العقّاد** ذلك الصّمود الّذي ميّز العربيّة، في وجه الحملات من الدّسائس، والضّربات القويّة من معاول الهدم، إلى كونها قوام فكرة، ومرتكز ثقافة، وعلاقة تاريخ، لا لغة كلام وكفى، إلى جانب كونها لغة إنسانيّة، حفظت تراث الإنسان شعرا ونثرا، وعلما وثقافة، وحاضرا وتاريخا[16] .

وللوصول إلى الغاية المرتجاة، من فهم القرآن، دلالة ومضمونا وأحكاما، فقد اضطلع علماء العربيّة، بجمع ثروتها اللّفظيّة، التّي تمثّل المعجم العربيّ في صورته النّاضجة، وهي ثروة تراكمت عبر قرون من الزّمان، وأبانت عن سعة اللّغة العربيّة، ودقّة اللّسان، وصارت مفخرة علميّة وتراثيّة للأمّة، ومنطلقا علميّا للدّراسات النّظريّة والتّطبيقيّة، التّي طوّرها فطاحلة اللّغة، وأصحاب الرّواية والمناهج، والتّحاليل والنّظريات، وهي قد بدأت رواية شفويّة، ثم انتقلت إلى مرحلة الجمع والتّدوين، ثمّ الدّرس والتّقعيد.[17]

وحركة التّأليف المعجميّ العربيّة، هي نتاج بيئة عربيّة، خالصة لها من دون النّاس، وما يشاع من احتمال التّأثير الأجنبيّ ، مستبعد إلى حدّ كبير، بل ربّما كان تأثير المعاجم العربيّة في غيرها من الحضارات المواكبة، هو الأقرب إلى طبيعة التّأثر والتّأثير، وزمان التّأسيس لهذا العلم الرّصين.

يقول هايوود (**Haywood**) 'ومن العدل أن نقول إنّ فترة النّشاط المعجميّ الكبير في الهند، كانت في القرن الثّاني عشر، وهو وقت كان العرب فيه قد أنتجوا بعضا من معاجمهم العظيمة، والنّظام المثالي لم يوجد مطلقا في معاجم الهنود، ربّما بسبب الصّياغة الشّعريّة، أو ربّما لأنّ المعاجم ،كانت تهدف عندهم إلى تيسير حفظها عن ظهر قلب"[18] .

ويؤكّد **د. تمّام حسّان** أنّ أسبقيّة العرب في مجال المعاجم، هي أسبقيّة عالميّة، بدليل ما يقوله **هايوود**، وما يذكره **وبر (weber)**، الّذي فرّق بين المعجم العربيّ، والمعاجم السّابقة والمواكبة والموازيّة عند الأمم الأخرى، فقال:

"المعجم العربيّ منذ نشأته، كان يهدف إلى تسجيل المادّة اللّغوية ، بطريقة منظّمة، وهو بهذا يختلف عن كلّ المعاجم الأولى للأمم الأخرى، الّتي كان هدفها شرح الكلمات النّادرة أو الصّعبة"[19] .

وقد استدلّ **د.تمّام حسّان** على بطلان الادّعاء بتأثير الهنود على اللّغويين والمعجميين العرب، بأنّ ذلك الأمر ــ إنْ وجد ــ، فهو لا يتعدّى الاحتمال، ولا يتجاوز التّأثير في التّرتيب الصّوتي للحروف الهجائية الّذي توخّاه **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، في اعتبار الأعمق مخرجا، والدّليل على ذلك اختلاف منهج الخليل وغيره من اللّغويين العرب، في ترتيب الأصوات، فهو وإنْ احتملنا سماعه بالتّرتيب الهنديّ للأصوات، إلاّ أنّه قد خالفه كليّة في تطبيقاته الّتي تجلّت بعبقريّة وتفرّد ، في كتابه المعجمي **"كتاب العين"**، ناهيك عن اختلاف العرب ذاتهم، في اجتهاداتهم في ترتيب الأصوات والحروف الأبجديّة، فترتيب الخليل مختلف عن ترتيب سيبويه، وهما مختلفان شيئا ما عن ترتيب ابن جنّي، وهكذا[20] .

والظّاهر أنّ التّأثير اليونانيّ على المعجم العربيّ غير موجود، وكذلك التّأثير السّريانيّ، على خلاف تأثيره على النّحو العربيّ ، الّذي وقع فيه خلاف واسع، كان محلّ جدل بين القائلين بتأثير منهج المنطق الأرسطيّ في النّحو أو عدمه، ناهيك عن

التّردّد في إثبات الأثر السّريانيّ، الّذي أشار إليه **د.تمام حسّان**، مع الإقرار السّريان الأكيد ، في استعارة العرب للأبجديّة النّبطيّة ، ذلك أنّ الخطّ النّبطيّ مشتقّ من الخطّ الآرامي، والتّشابه بين الخطّ الآرامي والخطّ العربيّ، واضحٌ في الخطّ الكوفيّ، ناهيك عن حركات الإعراب التّي اقتبسها **أبو الأسود الدّؤلي (ت 69هـ)** عن السّريان، على ما يرجّحه بعض الباحثين.

وما يقال عن التّأثير الهنديّ واليونانيّ والسّريانيّ، يقال عن التّأثير العبريّ، والتّأثير الصّيني، وغير ذلك ممّا يدّعيه بعض الباحثين الّذين يريدون تجريد البحث العربيّ، وتعرية العقل العربيّ، من كلّ المزايا في الابتكار والتّميز، وهي دعاوى تكون في الغالب غير مؤسّسة علميّا، ذلك أنّ أيّ ادعاء لا يقوم على أدلّة علميّة راسخة، لا يؤبه به في مجال الأحكام ، والتّقريرات الخاصّة بتاريخ العلوم، ومظاهر التّأثير والتّأثر.

وهذا المبحث في ملمح التّأثير، يفضي إلى قضيّة نشأة اللّغة، وهي قضية تناولتها بحوث الأقدمين والمعاصرين، دون أن تصل فيها إلى نتيجة، لتعذّر الحسم فيها، مع طول النّقاش عند فلاسفة اليونان، واللّغويين المسلمين والعرب، وعلماء اللّسانيات المعاصرين، وهي لا تخرج عن الأطر النّظرية الأربعة: الإلهام، والمواضعة من جهة، والمحاكاة والغريزة الفطريّة والتّطور من جهة أخرى، والّتي وإنْ بدت كأنّها أطر مختلفة، إلاّ أنّ جميعها باستثناء الرّأي القائل بالإلهام الإلهيّ، تلتقي في اعتبار الظّاهرة اللّغويّة، ظاهرة اجتماعيّة طبيعيّة، تمليها الحاجة الملحّة للتّواصل بالآخر، وقد فسّرت النّظرية الآليّة اللّغة بأنّها : "ردّ فعل عوضيّ عن ردّ فعل طبيعيّ، استجابة لمثير فسيولوجيّ غريزيّ"[21] .

وأيّا كانت وجهات النّظر مقنعة، أو قاصرة عن الإقناع، فإنّ التّفسير الأحاديّ، يتهاوى أمام الأدلّة المخالفة، فلا يكفي الاقتصار في تحديد نشأة اللّغة، على معطيات علم الاجتماع، ولا علم الجينات، ولا معطيات الأنتولوجيا، بل لابّد من تفسير متعدّد المناحي والأبعاد، لا يغفل جانبا من هذه الجوانب، كما لا يغفل

تأويلات النّصوص الدّينية الواردة في القرآن الكريم، أو في الكتب المقدّسة الأخرى، لأنّ الاكتفاء ببعد واحد، أو التّترس خلف فهم بشريّ لنصّ ديني منقول، أو التّموقع خلف نظريّة غير مسلّم بها، وهي موضوع جدل محتدم ومزمن، من شأنه أنْ يشكّك في نتائج البحث، ويوصل الباحث إلى متاهات لا تؤدّي به إلى كوّة الإشعاع ، المفضي إلى المسار الموصل إلى الحقيقة .

بل إنّ الرّكون إلى ذلك من غير تثبّت ولا تحقيق علميّ موضوعيّ، من شأنه أن يكون هروبا من المشكل، واستسهالا لمسار البحث، دون يقين ثابت، ولا رسوخ داعم[22] .

وما يهمّنا في دراسة المعجم اللّغويّ ، ليس هو النّشأة الخاصّة باللّغة، لأنّها مسألة محسومة على مستوى التّاريخ والجغرافيا، ومنتهية على صعيد الزّمان والمكان، وإنّما يهمّنا المحصول التّراثيّ المعجميّ، ودراسة مسائله في القديم والحديث، وما يترتّب على دراسة المعجم من قضايا، تتعلّق بتطوّر المعجم وبنيته الوظيفيّة، والنّظريات المعجميّة المستخلصة، على مستوى التّنظير والتّطبيق، وما ينجرّ عن ذلك من توظيف إيجابيّ للمعجم، يعتمد على التّحليل والتّعليل، ويؤهّل المعجم لاستيعاب الخطاب العربيّ، ويربط المعجم اللّغويّ عند العرب بالمعاجم في سائر الثّقافات، باعتبار التّلقي اللّغوي المعجميّ، مفضيا إلى دراسات لغويّة متنامية مع الزّمان، ومثريّة للموروث اللّغويّ ، الّذي تملكه الأمّة، وترثه الأجيال في صورة علميّة وعمليّة، تربط المعجم في رحلته التّاريخية ، بالمعجم في نظريّاته التّحليليّة، ووظائفه اللّسانيّة، واستيعابه الحضاريّ لمناخ التّطوّر والتّفتح على العلم الحديث، ومخترعات العصر، وآليات البحث المتجدّدة.

قادت البحوث اللّغوية الحديثة، إلى ظهور عدد من المفاهيم الجديدة، وقد فرّق بعض هذه البحوث بين مفهومين:

أوّلهما: "المجموع المفترض واللاّمحدود، من الألفاظ التّي تملكها جماعة لغويّة معيّنة، بكامل أفرادها"، وهو ما اصطلح اللّسانيون المعاصرون على تسميّته بالإنجليزية (Lexicon)، وبالفرنسية (Lexique)، و الثّاني هو: "مجموعة من الألفاظ المختارة المرتّبة في كتاب، ترتيبا معينّا، مع معلومات لغويّة أو موسوعيّة عنها"، وهو ما اصطلح على تسميته بالانجليزية (Dictionary) ،وبالفرنسية (Dictionnaire)، وقد كان اللّغويون القدامى واعين بالمفهومين.[23]

وقد استعمل **د.عبد العلي الودغيري** لفظي (معجم) و (قاموس)، بمعنيين مختلفين، فكلمة معجم عنده، تستعمل للدّلالة على"المجموع المفترض واللاّمحدود من الوحدات المعجميّة، الّتي تمتلكها جماعة لغويّة معيّنة، بكلّ من أفرادها، أو يمكن أن تمتلكها احتمالا، بفعل القدرة التّوليدية الهائلة للّغة.

"بينما كلمة قاموس، هي عنده، للتّعبير عن كلّ كتاب يجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجميّة (المداخل)، التّي تحقّق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معنيين"[24]، وهو استعمال مغاير لما عليه الجمهور.

والغريب أنّه قد نوقشت رسالة في نفس الجامعة التّي يشتغل بها **الودغيري**، تقدّم بها الباحث **جواد حسني عبد الرّحيم**، تحت عنوان:(**المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث**)، جاء فيها أنّ المصطلحين بمعنى واحد، وهو ما يعكس مدى الاختلاف في تصوّر هذين المصطلحين في الدّراسات الحديثة.[25]

ويرى **د.القاسميّ** ، أنّ اجتهادات اللّسانيين في مسألة المصطلح ، بإعادة تعريف لفظي (قاموس) و(معجم)، هي محاولات مشروعة، بل محبّذة، لأنّها تثري اللّغة .

وأنّه من حقّ الباحث أن يبدأ بتعريف المصطلح، ثمّ يشرع في التّحليل، وأنّ هذه البحوث، كانت بدافع تحقيق التّماسك المصطلحيّ، ودقّة التّعبير عن

المفاهيم، تطبيقا لمبدإ الاقتصاد اللّغوي، ودفعا للتّرادف الّذي يجعل المعنى الواحد، موزّعا بين عدّة مفردات.[26]

ومبدأ الاستعمال أو الشّيوع، هو أهمّ المبادئ المصطلحيّة، إذْ به يتحقّق التّواصل، بعيدا عن الاضطراب والتّشويش في فهم دلالة اللّفظ.[27]

وقد ذكر **د.مصطفى غلفان**، أنّه لابدّ من دراسة كلّ المصطلحات، واختيار الشّائع لتعميمه، وذلك بغاية التّواصل والتّيسير، لكنّ الواقع أفرز غير ذلك، إذ وجدنا المعجم الحديث، يقترح مصطلحات لسانيّة جديدة ، مكان المصطلحات الشّائعة في الوطن العربيّ.[28]

وفي اللّسانيات الغربيّة، يفرّقون بين علم المفردات Lexicographie، والّذي يهتمّ بدراسة الألفاظ، من حيث اشتقاقها، وأبنيتها، ودلالاتها، وكذلك بالمترادفات، والمشتركات اللّفظيّة، والتّعابير الاصطلاحيّة والسّياقيّة، وبين صناعة المعجم Lexicologie، وهوعلم يهتمّ بجمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل وترتيبها، طبقا لنظام معيّن، وكتابة الموادّ، ثم نشر النّتائج النّهائيّة.[29]

وقد حاول **د.محمّد رشاد الحمزاوي** أن يعالج موضوع الاستيعاب، وهو عين ما هو موجود عند الخليل، تحت اسم (المستعمل)، أو الموجود بالفعل، وهو الّذي أطلق عليه الألسني **نعوم تشومسكي** (N. chomsky) مصطلح (**الأداء المعجمي**) (Performance)، ويسمّيه البعض الطّاقة المعجميّة، وهو عكس ما سمّاه الخليل بالمهمل، وسمّاه تشومسكي القدرة اللّغوية (compétence) والمعبّر عنه بالسّعة اللّغوية، ويلاحظ أنّ المصطلحين مرتبطان متكاملان، وقد طرأت على مفهوميها المتصوّرين نظريّا وتطبيقيّا، تطوّرات عدّة.[30]

واستنادًا إلى هذا المنحى في الدّراسة، فقد حاول **الحمزاوي** أن ينظر قضية المستعمل بصورة الجديدة ومصطلحها المعاصر (الاستيعاب) في معاجم معاصرة،

كمحيط المحيط للبستاني، ومعجم **المنجد** للآباء اليسوعيين، **ومعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومعجم **رينهارت دوزي (تكملة المعاجم العربية)** و **(معجم السّبيل)** لبراغ، وكلاهما عربيّ فرنسيّ، ومعجم **(إلياس العصري)** وهو انجليزي عربي، حاصرا دراسة قضيّة الاستيعاب في عينة واحدة، في كلّ المعاجم الآنفة الذّكر، وقاصرا إياها على مداخل ونصوص حرف الياء، اعتبارا إلى يسر مقارنة مداخله، وإن كان لا يكفي وحده، ليعطي نظرة شاملة لقضية الاستيعاب، مع ما في مقارنة المعاجم العربيّة الأحاديّة اللّغة، بالمعاجم المترجمة الثّنائية اللّغة، من محاذير على مستوى المنهج، وصدق التّطبيق ومصداقيّة النّتائج المتوخّاة.[31]

ولقد أقام هذا البحث الهامّ على مستوى محور الاستبدال من جهة، ومحور التّنظيم أو التّركيب من جهة أخرى، وسمّي الأول **(مستوى مناسبات التّنظيم)** Rapports pragmatique وسمّى الثّاني **(مستوى مناسبات السّياق)**، Rapports syngmatiques [32] ، مركّزا على المداخل الأساسيّة الواردة في حرف (الياء) المختار، بالنّسبة لمحور الاستبدال، وعلى لفظ (يد) وما يطرأ عليها من استعمالات وأساليب، بحسب كلّ معجم بالنّسبة لمحور التّنظيم أو التّركيب، ممّا يعطي صورة على مكانة كلّ معجم، من تصوّر أنواع المعرفة المستوعبة، والمعلومات المتوفّرة للنّاشئة، لإدراك حضارة الزّمان وثقافته، والزّاد الّذي تقدّمه للمترجمين ،يقول: "وبالتّالي يمكن لنا أن ندرك وظيفة كلّ هذه المعاجم، في ضبط منزلة ذلك الاستيعاب من المحافظة والحداثة، ومن الآنية والزّمانية اللّسانيتين، أي استيعاب ما استقرّ من اللّغة، أو ما طرأ عليها من حديث متطوّر"[33] .

وخلص في آخر الدّراسة إلى نتيجة عامّة، هي أنّ أغلب المساحات لا تخضع لمقاييس لسانيّة معجميّة معيّنة، فهي مسرودة حسب اعتبارات كميّة وكيفيّة، يمكن أن نقول عنها إنّها اعتباطية، لا يميّز فيها بين ما هو من ميدان اللّغة، وما هو من ميدان الكلام، فهي معروضة كمعارف عامّة، لا يمكن للمتعلّم أو للمترجم أن

يدركها ، في ثرائها وتنوّعها وبساطتها، وتعقّدها، لأنّها خلو من كلّ منهج ترتيبيّ، يستمدّ أسسه من النّظريات اللّسانيّة القائمة.[34]

ويمكن القول أنّ فن الصّناعة المعجميّة، من فنون اللّغة الكبرى، التّي اعتنى بها العرب عناية خاصّة، ووضعوا فيها نظريّات كبيرة، واستنبطوا لها تطبيقات عدّة[35] ، ولكنّ المعجميين عنوا بالتّطبيقات، أكثر مما عنوا بالنّظريات، وقد أشرنا إلى أنّه من المآخذ أن يعد المعجميّ في مقدّمة معجمه بأن يلتزم بجملة من النّظريات يشكلها على شاكلة منهج يرسمه لعمله، ولكنّه أثناء التّطبيق ينحو منحى آخر، ويخرج عن منهجه المسطور في المقدّمة، فينشغل المعجميّ بالتّطبيقات، وقد أخذ د.الحمزاوي على أصحاب الدّراسات المعجميّة الحديثة، حول المعجميّة القديمة، سعيهم إلى ضبط أصول المعجميّة العربيّة، وتدقيق مناهجها، والتّعريف بمدارسها، بطريقة وضعيّة، دون أن يعالجوها معالجة لغويّة اجتماعيّة.[36]

إنّ تأليف المعاجم صناعة وفنّ ،كما يقول **د.القاسمي** [37]، والصّناعة المعجميّة فرع من فروع علم اللّغة التّطبيقيّ، ولذلك فإنّ ما يساعد على بناء المعجم العربيّ، إنّما هو إدراك أهمّية هذه الصّناعة، والخطأ الذي وقع فيه المعجميّون ، أنّهم ظلّوا ينظرون إلى هذه الصّناعة، على أنّها فنّ، لا يتّفق ومناهج البحث الموضوعيّة، التّي ينتهجها علم اللّغة الحديث.[38]

ولابّد مع ذلك، من مراعاة عنصر الزّمن، والتّأطير البشريّ، والتّدعيم الماليّ الكافي والمجزي، والاستفادة من تجارب غيرنا في الميدان المعجميّ.[39]

وقد أقام **د.عبد القادر الفاسيّ الفهريّ**، بحثا له في ميدان المعجمية بعنوان (**المعجم العربيّ بين التصوّريّ والوظيفيّ**)، على رؤية تعتمد على أنّ كلّ لغة تلتقط التّجربة الخارجيّة، وتنظّمها بوسائلها الخاصّة، وأنّ المعلومات اللّسانيّة تنفذ إلى الذّهن، ضمن المعلومات غير اللّسانية (البصريّة والعصبيّة والسّمعية...الخ)، لتؤثّر في السّلوك غير الكلاميّ.

وكما أنّ المعلومات غير اللّسانية تؤثر في السّلوك غير الكلامي، فإنّ المعلومات غير اللّسانية، قد تؤثر أيضا في السّلوك الكلاميّ، وهذا الاتّصال بين المعلومات اللّسانية، و المعلومات غير اللّسانية ، يدعونا إلى افتراض وجود مستوى واحد للتّمثل الذّهنيّ، تعالج فيه جميع أنواع المعلومات، للوصول إلى مجموعة من المعارف، لا يفرّق فيها بين اللّساني وغير اللّساني.[40]

وقد قدّم تصوّره للبحث في المعجم، انطلاقا من أنّ موضوع البحث في المعجم العربيّ، هو إعطاء مضمون للملكة، ولمتكلّم اللّغة العربيّة الفصيحة، والمقصود عنده بالمعجم، إنّما هو المعجم الذّهني، الّذي يفترض، أنّه يدخل ضمن تحديد القدرة اللّغويّة، لا الصّناعة القاموسيّة، فالمتكلّم للعاميّة في أيّة دولة عربية، يتكلّمها بقاموس ذهنّي محدّد ومضبوط، وإنْ كان لا يستعمل صناعة قاموسيّة ، للتّوصّل إلى معرفة واعية لهذه اللّغة.[41]

ود.الفهريّ يرى أنّ المعجميين العرب المحدثين، يكادون يحصرون مجال بحثهم، في المكتوب من الموادّ الواردة في أمّهات المصادر والمعاجم، والأصل عنده، أنّه لا ينبغي الاعتماد على هذه المواد المكتوبة القديمة فقط، بل يجب اعتماد موادّ جديدة، واعتماد الموادّ الشّفويّة، وكذلك أحكام وحدوس (intuitions) منْ لهم دراية وملكة في هذه اللّغة، لأنّه كثيرا ما يبحث الباحث عن العبارة الشّائعة كتابيّا، أو شفويّا، ولا يجدها مثبتة في القواميس، ويؤكدّ أنّنا لا نجد في المكتوب ما يشفي غليلنا، في وصف طاقة اللّغة المعجميّة.[42]

وضمن ضوابط ومحدّدات الملكة المعجميّة، يميّز نوعين من الضّوابط :

أحدهما: ضوابط كليّة، وتهدف إلى إعطاء محتوى لمفهوم الكلمة الممكنة، في أية لغة من اللّغات البشريّة، بحيث تمثّل جزءا من محدّدات الملكة اللّغوية البشريّة العامّة.

وثانيهما : ضوابط خاصّة، تختصّ بها لغة من اللّغات، في حدود ما تتيحه النّظريّة اللّسانية العامّة، للوصول إلى هذا الفرز، ولابدّ من اعتماد المقارنة بين اللّغات المختلفة.[43]

حاول **د.أحمد المتوكّل** معالجة بعض القضايا المعجميّة في اللّغة العربيّة، في إطار عام لوضع وصف وظيفيّ، يتناول أهمّ الظّواهر التّداوليّة، والدّلاليّة، والتّركيبيّة ، في اللّغة العربيّة، وهو في هذه الدّراسة يعالج بعض القضايا المتعلّقة بالإشتقاق، انطلاقا من تساؤلات حول أصول مصادر الاشتقاق، هل هي موادّ مجرّدة، أم مفردات متحقّقة؟ وكيف يتمّ اشتقاقها؟ وما هي القواعد التّي تشكّل قدرة المتكلّم على اشتقاقه مفردات جديدة، من مفردات تعلّمها قبل ذلك ؟ وما هو التّمثيل الملائم لقدرة المتكلّم المعجميّة ؟ وما هي التّغييرات التّي تحدثها قواعد الاشتقاق، بالنّظر إلى صيغة المحمول الدّخل ،ومعناه ومحلاتيّته، والوظائف الدّلالية الّتي تحملها موضوعاته ؟ وما المنتج وغير المنتج من القواعد الاشتقاقيّة ؟

وهو في إجابته على هذا، ينطلق من فكرة أنّ الأصول مفردات متحقّقة، وأنّها تشكّل بالأفعال المصوغة على (فَعَلَ، وَفَعُلَ ، وَفَعِلَ)، وأنّ باقي المفردات سواء كانت أفعالا، أم أسماء، أم صفات، إن هي إلاّ مفردات مشتقّة عن طريق أوزان معيّنة.

مفترضا أنّ للمتكلّم قدرة معجميّة، تكمن في قواعد منتجة تزامنيّا، تمكّنه من تكوين مفردات جديدة ، لم ينتجها ولم يسمعها من قبل، انطلاقا ممّا عنده، من رصيد تعلّمه قبلا، يقول:"وأنّ الطّريقة المثلى لعكس هذه القدرة ، هي التّمثيل للمفردات المتعلمّة، في شكل قائمة من المداخل المعجميّة (المعجم)، وتكوين المفردات المشتقّة بواسطة قواعد اشتقاقيّة، تتّخذ دخلا لها المفردات المتعيّنة (قواعد التّكوين)، هذا النّمط من القواعد، يتيح التّمثيل لقدرة المتكلّم لا على اشتقاق مفردات جديدة ، من مفردات أصول فحسب، بل كذلك على اشتقاق مفردات جديدة ،من مفردات مشتقّة من مفردات أصول، أمّا القواعد الاشتقاقيّة غير المنتجة، أو ذات الإنتاجيّة

المحدودة، فإنّنا تقترح أن يمثّل للمفردات خروجها في (المعجم) ذاته، شأنها في ذلك شأن المفردات الأصول".[44]

وانتهى **د. المتوكّل**، إلى أنّه يمكن للنّحو الوظيفيّ، أن يرصد خصائص الأفعال المشتقّة المدروج على وصفها تحويليّا، بواسطة قواعد معجميّة، يمكنها أن تتيح إمكان عكس قدرة المتكلم على إنتاج مفردات جديدة، لم يسبق له أن استعملها باشتقاقها من مفردات أصول تعلّمها تعلّما، ويتيح نمط التّمثيل المعتمد في دخل هذه القواعد وفي خرجها، رصد مختلف التّغيرات المحلاّتية، والصّرفية، والدّلالية ، النّاتجة عن تطبيقها[45]، يقول **د.المتوكل** :"بوجه عام، تمكّنا من خلال هذه الدّراسة، أنْ نرسي أسس وصف ملائم، لجانب هامّ من العلاقات المعجميّة في اللّغة العربيّة، باستكشاف خصائص المحمولات الفعليّة المشتقّة، وضبط القواعد المسؤولة عن اشتقاقها، وكذلك ضبط المبادئ العامّة، الّتي تحكم هذه القواعد، وفي اعتقادنا أنّ هذه العمل ،كفيل بأن يشكّل منطلقا لأبحاث تستهدف وصف معجم اللّغة العربيّة ككلّ ،برصد العلاقات المعجميّة الأخرى، القائمة بين المحمولات المشتقّة غير الفعليّة، والمحمولات الفعليّة وأصولها " .

إنّنا نتصوّر، أنّ الدّراسات المعجميّة في العصر الحديث، أصبحت تحتلّ مكانا مرموقا، بفضل الاهتمام المتنامي بها، والّذي يؤهّلها لأن تنال حظّا من البروز، على المستوى النّظري والتّطبيقي كليهما، ولا مندوحة من استثمار النّتائج المتوخّاة، على صعيد الدّراسات الأكاديميّة في الغرب والشّرق، والعمل على إيجاد معجم وظيفيّ من جهة، وتعميق البحث في هذا المضمار المعجميّ ، من جهة أخرى، مع اقتراح فرق بحث ضمن مخابر علميّة، لمتابعة الأعمال واستغلال النّتائج، بما يضمن النّجاعة، والفاعليّة، والجدوى، ويحقّق للدّرس المعجميّ العربيّ علميّته وتطوّره، ليقوّم واقعه، ويحدّد آفاقه.

المصادر والمراجع :

1. الأسد، ناصر الدين: **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**، القاهرة 1956م

2. أمين، أحمد: **فجر الإسلام**، دار الكتاب العربي (د.ت)، ص 142.

3. البوشيخي، عز الدين (**خصائص الصّناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية**)، مجلة اللسان العربي، عدد 46،سنة 1998.

4. تمام حسان: **مناهج البحث عند اللغويين العرب** ديسمبر 2005

5. الجمحي، بن سلام: **طبقات فحول الشعراء**، شرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر (د.ت)

6. ابن جني: **سر صناعة الإعراب**

7. حجازي، محمد فهمي: **المدخل إلى علم اللغة**، مكتبة الثقافة، القاهرة، مصر

8. حساني أحمد: **دراسات في اللّسانيات التطبيقية، حقل تعليمية اللّغات**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000 م

9. .الحمزاوي محمد رشاد (**الاستيعاب في المعجم العربي الأوروبي من حيث مناسبات التعويض، ومناسبات السياق، وأثره في المعرفة والتربية والترجمة**، وقائع ندوة جمعية المعجمية العربية بتونس، 1986م، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان،ط1،1407،1987م

10. الراجحي، عبده :**اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، مكتبة المعارض، الرياض،1420هـ،1999.

11. زيدان جرجي: **تاريخ التمدّن الإسلامي**، دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت).

12. ابن عاشور، محمد الطاهر : **تفسير التحرير والتنوير**، الشركة التونسية للنشر، والشركة الجزائرية للنشر والتوزيع .

13. عبد الحي محمد: **الظاهرة اللغوية الأصل والتطور والمستقبل**، طبع أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،

14. عفيف عبد الرحمن:**من قضايا المعجمية المعاصرة**، جمعية المعجمية العربية بتونس (في المعجمية العربية المعاصرة)، 1986

15. العقاد، عباس محمود: **اللغة الشاعرة**، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، (د.ت)

16. غلفان،مصطفى: **المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات، أيّ مصطلح لأيّة لسانيّات ؟**، مجلّة اللّسان العربيّ، عدد 46 ،1998

17. الفراهيدي، الخليل بن أحمد :**كتاب العين**،

18. الفهري عبد القادر الفاسي: **المعجم العربي بين التصوّري والوظيفي**، الجمعية المعجمية العربية بتونس.

19. القاسمي علي (**المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق**)، بيروت،ط1، 2003،

20. المتوكل أحمد: **قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، ط1،1988م،ص06.

21. ميدني حويلي الأخضر، **المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال**، دار هومه الجزائر،2003

22. الودغيري، عبد العلي: (**قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي**)، مجلة اللسان العربي، عدد 33، سنة 1989

23. يوسف، حسني عبد الجليل: **اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة، خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها**، دار الوفاء الإسكندرية، مصر،ط1، 2007 .

الهوامش :

---

[1]- ينظر، د حساني أحمد: **دراسات في اللّسانيات التطبيقية، حقل تعليمية اللّغات**، ص 32-35.

[2]- **المرجع نفسه**، ص34.

[3]- ينظر Garmgadi **le sociolinguistique**، P 13، وكذلك، **المرجع السابق**، ص35.

[4]- ينظر زيدان جرجي: تاريخ التمدّن الإسلامي، مج 2، ج53/3، وكذلك أمين، أحمد: **فجر الإسلام**، ص 142.

[5]- ينظر د. عبد التواب رمضان: **فصول في فقه العربية** ، ص:64 وما بعدها، وكذلك د.الأسد، ناصر الدين: **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**، ص:352-478.

[6]- ينظر **فصول في فقه العربية**، ص76. 77.

[7]-الجمحي، بن سلام: **طبقات فحول الشعراء**)، ج24/1.

[8]- ابن جني: **الخصائص**، ج10/2.

[9]-ينظر عبد التواب رمضان: **فصول في فقه العربية**، ص74.75.

[10]- ابن جني: **الخصائص**، ج1/33.

[11]- ينظر حجازي، محمد فهمي: **المدخل إلى علم اللغة**، ص11.

[12]- ينظر يوسف، حسني عبد الجليل: **اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة، خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها**، ص25، وما بعدها.

[13]- ينظر المرجع السابق: ص26، وكذلك ابن عاشور، محمد الطاهر : **تفسير التحرير والتنوير**، ج1/ 51 ،والراجحي، عبده :**اللهجات العربية في القراءات القرآنية** ، ص101.

[14]- سورة الشعراء/195.

[15]- سورة الحجر / 09.

[16]- ينظر العقاد، عباس محمود: **اللغة الشاعرة**، ص 06 وما بعدها.

[17]- ينظر ميدني حويلي الأخضر، **المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال**،ص10.

[18]- ينظر : Haywood **arabic léxicographie,** p 01 – 02 وكذلك **مناهج البحث** ،ص343.

[19]- ينظر **Weber the history of indian litérature**.

[20]-ينظر تمام حسان: **مناهج البحث عند اللغويين العرب**، ص 344، 345، وكذلك الفراهيدي : **كتاب العين**، ج1/52، وابن جني : **سر صناعة الإعراب**، ج1 / 351/350.

[21]-عبد الحيّ، محمّد: **الظّاهرة اللّغوية الأصل والتّطور والمستقبل**، ص27.

[22]- المرجع نفسه، ص28.

[23]-د.علي القاسمي (**المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق**)، ص11.

[24]- ينظر الودغيري، عبد العلي: **قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي**، ،ص130.

[25]-ينظر القاسمي :**المعجمية العربية في النظرية والتطبيق**،ص13.

[26]-السابق نفسه،ص15.

[27]-البوشيخي، عز الدين :**خصائص الصّناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية**، ص22-27 .

[28] –د.غلفان،مصطفى:**المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات، أيّ مصطلح لأيّة لسانيّات؟**، 46، ص149

[29] –ينظر.القاسمي، علي :**علم اللغة وصناعة المعجم**، ص03.

[30] –د.الحمزاوي محمد رشاد **الاستيعاب في المعجم العربي الأوروبي من حيث مناسبات التعويض، ومناسبات السياق، وأثره في المعرفة والتربية والترجمة**، ص362.

[31] – المرجع السابق، ص362.

[32] –نفسه،ص362.

[33] –المرجع السابقـــ،ص363.

[34] –د.الحمزاوي، المرجع السابق،ص371.

[35] –د.الحمزاوي رشاد ،(**محاولة في وضع أسس المعجمية العربية**) ،ص95.

[36] –**المرجع السابق،ص101**.

[37] – ينظر:**علم اللغة وصناعة المعاجم**،ص31.

[38] –د.عبد الرحمان عفيف :**من قضايا المعجمية المعاصرة**، ،ص395.

[39] –المرجع السابق،ص395-396.

[40] –ينظر د. الفهري عبد القادر الفاسي: **المعجم العربي بين التصوّري والوظيفي**، ص467.

[41] –المرجع السابق،ص469.

[42] –المرجع السابق،ص470.

[43] السّابق–نفسه،ص471.

[44] –المتوكل أحمد: **قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية**، ،ص06.

[45] –السابق،ص171.